

التخصص : علاقات دولية

المقياس : النظام الاقتصادي الدولي

الاستاذ : بوزيدي حمزة

الاهداف المنتظرة من المقياس :

- تمكين الطلبة من فهم النظم الاقتصادية من حيث مراحل تطورها وأنواعها .
- تمكين الطلبة من فهم النظام الاقتصادي الدولي وإطاره الهيكلي .
- معرفة المؤسسات المالية الدولية وكيفية عملها
- معرفة المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية

المحور الاول : ماهية النظام الاقتصادي

*تعريف النظام الاقتصادي :

هو مجموعة القوانين الاقتصادية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة بعقلانية وكفاءة لإشباع حاجيات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق رفاه اقتصادي ، هذا وتتمثل وظيفة النظام الاقتصادي في العمل على حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجيات البشرية لذلك فإن النظام الاقتصادي سواء من حيث المفهوم او الوظيفة يرتبط بالمشكلة الاقتصادية .

*مراحل تطوّر النظام الاقتصادي :

توجد مجموعة من المراحل التي مر فيها النظام الاقتصادي، وساهمت في تطوره وارتبطت بظهور النظم الاقتصادية العالميّة، وتقسّم هذه المراحل إلى القسمين:

1/مرحلة الاقتصاديات القديمة : هي النظم الاقتصادية التي عرفها الناس، قبل ظهور الثورة الصناعيّة في أوروبا في بدايات القرن العشرين، ومنها:

1/الاقتصاد البدائيّ: هو أول نظام اقتصادي عرفه الناس في التاريخ البشري، واعتمد على أساليب الإنتاج البدائيّة، فلم تكن المعارف والأفكار الموجودة معتمدة على مصادر علميّة، أو دراسات، وأبحاث، بل اعتمدت على العادات التي اكتسبها الناس بالتوارث، لذلك ارتبط الاقتصاد البدائيّ مع الطبيعة بشكل مباشر، فكان الاعتماد الأول على المصادر الطبيعيّة، في توفير الحاجات الأساسيّة من طعام، وماء، وكانت مصطلحات، مثل: النقود، أو التجارة غير معروفة، وكان الإنسان في تلك المراحل يكتشف العناصر المحيطة به، من: معادن، وتراب، وطرق الزراعة، وغيرها.

ب/الاقتصاد الإقطاعي: ويُعرف أيضاً باسم: (الاقتصاد المغلق)، هو: الاقتصاد الذي اعتمد على وضع الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، وانتشر في أوروبا في العصور الوسطى، وخصوصاً عند انقسام الإمبراطوريات القائمة، مثل: الرومانية، وتحولها إلى مجموعة من الدول المستقلة، والتي اعتمدت كل منها على نظام اقتصادي خاص بها، ولكن انتشر الفكر الإقطاعي، وهو: نظام اقتصادي، واجتماعي يسمح للأغنياء أصحاب الأراضي، والذين يعرفون باسم الإقطاعيين، بالتحكم بالفقراء، واستغلالهم للعمل عندهم، مقابل تأمين الحماية لهم.

2/ مرحلة الاقتصاديات الحديثة: هي النظم الاقتصادية التي ظهرت أثناء وبعد الثورة الصناعية في أوروبا، وتأثرت أيضاً بالأفكار السياسية التي انتشرت في فترة الحروب العالمية، ومنها:

أ/الاقتصاد الرأسمالي: هو نظام اقتصادي يعتمد على تقسيم المجتمعات إلى فئتين، وهما: فئة أصحاب الإنتاج، وفئة العمال، فكل شخص يملك وسيلة من الوسائل الإنتاجية، مثل: الأراضي، أن يوظف مجموعة من العمال للعمل في وسيلته الإنتاجية، مقابل منحهم قيمة مالية، أو تأمين الطعام، والمأوى لهم، ومع مرور الوقت تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وصار العامل الأساسي الأول فيه هو الاستفادة من الطرق المتاحة للحصول على المال، بصفته المحرك لكافة العناصر في المجتمع. ويمكن إيجاز أهم أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي في الآتي:

1/ اللبرالية و الفردية: هي أساس النظام الرأسمالي وتتوضح معالمها في مايلي:

***النظام الطبيعي:** وهو ما عبر عنه ادم سميث باليد الخفية التي تنظم الحياة الاقتصادية وتعمل بطريقة تلقائية من خلال قوى العرض والطلب وهي ثمرة أفكار المدرسة الطبيعية التي تنصب في سياق أن النشاط الاقتصادي تحكمه ضوابط طبيعية

***العقلانية:** هذه الضوابط والقوانين الطبيعية ترتبط ترتبط بالعقلانية التي تحكم التصرفات الإنسانية وتنبثق من العقل والتفكير المنطقي

***الحرية:** فالنظام الطبيعي يحكم الحياة التي جوهرها سلوك الانسان العقلاني لذا لا بد ان يكون الانسان حرا

***الفردية والنفعية:** فالفرد هنا يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة ومنفعته الشخصية والتي عن طريقها تتحقق المنفعة العامة وهي الفكرة التي بلورها ادم سميث بقوله أن من يعمل للمصلحة الشخصية يعمل في الوقت لمصلحة المجتمع

2- مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الرأسمالي على احترام حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج للقادرين على حيازتها واكتسابها أي قوى الإنتاج المادية مملوكة للأفراد (الارض والمواد الطبيعية وقوى العمل من رأسمال عيني ونقدي) ، يتبادل الأفراد بينهم مقابل ثمن لاتمام عملية الإنتاج وبذلك تظهر طبقتين الملاك الذين يحصلون على ارباح والعمال الذين يحصلون على اجر مقابل عملهم اما دور الدولة يقتصر على إحداث التوازن بين الطائفتين فهي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية ولكنها ملزمة بحماية حق الملكية وحق التعاقد بالنسبة للعمال

3- حافز الأرباح: إن الهدف الأساسي عند الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح ممكن ، هذا في عملية الإنتاج ذلك كان الربح هو المعيار الذي يحكم به على كفاءة المشروع وحسن أدائه وعلى إمكاناته المستقبلية لزيادة الإنتاج وتوسعته ، أما في عملية الاستهلاك فهو تحقيق أقصى إشباع ممكن فهو ربح نفسي يعادل ومقابل التضحية بالثمن النقدي للسلع المختارة وبذلك يتحقق التوازن بين القوى المشاركة في الإنتاج

4-الاداء التلقائي او اقتصاد السوق: تتم عملية الإنتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي بطريقة تلقائية من خلال قوى السوق (العرض والطلب) وجهاز الثمن ، فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة ، ويقوم بوظائفه من خلال السوق فالمنتج يحصل على عناصر الانتاج مقابل ثمن وهو يبيع أيضا مقابل ثمن منتجاته في الأسواق والمستهلك يقدم قوى عمله من اجل الحصول على دخل وهو ثمن عمله وأجره ويحصل على احتياجاته من الأسواق لغرض إشباع حاجاته مقابل ثمن .

5- المنافسة : المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي حيث تُعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض، وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السوق إلا الأكفاء، ومن ثم يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد، ومن ثم التخصيص الكفء للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة، ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر.

ب/الاقتصاد الاشتراكي:

هو نظام اقتصادي يعتمد على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج كافة، بمعنى أنه بإمكان أي شخص، مهما كانت طبقته الاجتماعية، أن يمتلك الوسيلة الإنتاجية التي يجدها مناسبة له للعمل فيها، دون وجود أي تصنيفات تصنف الأفراد في المجتمع الواحد، وبالتالي يعد النظام الاقتصادي الاشتراكي، معاكساً للنظام الاقتصادي الرأسمالي. تبنى الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج ويمكن إيجاز أهم أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي في الآتي:

1/ إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح: يقوم النظام الاشتراكي على إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجاناً؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني

2/ الملكية الجماعية (العامة) لوسائل الإنتاج: يقوم النظام على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية و أدوات الإنتاج، حيث يجب أن تمتلك الدولة هذه الموارد و الأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية و للمشروعات الصناعية و التجارية و لمشروعات النقل و المصارف و للمشروعات الزراعية، و يؤدي إلغاء الملكية الخاصة إلى تقريب الفوارق بين الطبقات و اختفاء طبقة الرأسماليين و ملاك الزراعيين أو الصناعيين، و في

هذا النظام يتقاضى الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، و يصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، و تخنقي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل

3/ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي: يتم تنظيم الحياة الاقتصادية و توزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة خاصة تضعها السلطة المركزية و تلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية (جهاز التخطيط داخل الدولة)، و يساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة و اقتراح القرارات المناسبة لحلها. فجهاز التخطيط يأخذ شكلا هرميا تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية و الاجتماعية، و تقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط، و تشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج و الاستهلاك. و لا تستهدف الخطة تحقيق الربح و إنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، و بذلك تكون الإنتاجية عبارة عن العائد الاجتماعي، و لا تنحصر في مجرد الأرباح النقدية.

المحور الثاني : مفهوم النظام الاقتصادي الدولي

تعريف النظام الاقتصادي الدولي :

يقصد بالنظام الاقتصادي الدولي مجموعة القواعد و الترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة أي ترتيب الأوضاع الاقتصادية على نحو معين ، هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي .

وقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للنظام الاقتصادي الدولي مجموعة الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو قد تكون المنظمات الإقليمية والتي تعمل من خلال نظم معينة نقدية أو مالية أو تجارية تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي الدولي . إذا النظام الاقتصادي يتكون من أجهزة تعد بمثابة ألياته في التسيير ، و تتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات و التجمعات و التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، و تبقى المنظمات الاقتصادية هي العمود الفقري للنظام الاقتصادي الدولي فأنظمتها وألياتها تؤثر على باقي مكونات هذا النظام و تقوم بإدارته في ضوء مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم .

نشأة النظام الاقتصادي الدولي :

نشأ النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد مخرب وبنية مهدمة، و بدأ واضحا أن الأمر يحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال ولى فترة زمنية طويلة لإعادة الإعمار، و على العكس من ذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب كأقوى دولة في العالم و حائزة لأكبر رصيد من الذهب و نظرا لما تركته الحرب من تأثير شديد على التجارة الدولية و شؤون النقد و المال في العالم حاولت الدول أن تجد لنفسها خلاصا بأن تبحث عن نظام اقتصادي جديد يوفر مصادر تمويلية ملائمة لإعادة الإعمار و تنشيط حركة التجارة الدولية، و على ذلك قامت بعقد مؤتمر دولي عام 1944 في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، انبثق عنه هذا النظام بأركانها الثلاث وهي:

النظام النقدي الدولي، وأنشئ له صندوق النقد الدولي، والثاني هو **النظام المالي الدولي** وأنشئ له البنك الدولي، أما الثالث فهو **النظام التجاري الدولي** الذي لم يكتمل في تلك المرحلة واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الجات عام 1947 مع الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف سميت بجولات الجات ومع مزاولة هذه المنظمات والسكرتارية لأعمالها التي استهدفت على وجه الخصوص ضمان ثبات أسعار صرف العملات بالدولار، وضمان التمويل الدولي لمشاريع إعمار أوروبا ومشاريع البنية التحتية للدول النامية، وإقامة نظام حر للتجارة. استفادت الدول الرأسمالية الكبرى من النصيب الأكبر للتمويل المتاح، خاصة وأنها تمتلك الحصص الأكبر في الصندوق والبنك الدوليين، في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل خاصة وان اغلب دولها هي من دول المعسكر الاشتراكي التي عزفت عن العضوية في هذه المنظمات، وقد أدى كل ذلك إلى توسع اقتصادي لم تعرف البلاد الرأسمالية الكبرى مثيلا له في الماضي، ويعتمد على تطور تكنولوجي سريع واستخدام كامل لليد العاملة ونشاط دائم للسوق الداخلية وتسارع هائل في المبادلات التجارية

الإشكالات التي يثيرها تعريف النظام الاقتصادي الدولي :

يثير تعريف النظام الاقتصادي الدولي الجديد جملة من الإشكالات تتعلق بنشأته وبنطاقه وبمدى اعتباره نظاما جديدا،

إشكالية النشأة: تدور إشكالية نشأة النظام الاقتصادي الدولي الجديد حول رأيين، يتعلق الأول بما أوردناه في إطار الحديث عن تعريف هذا الأخير والذي أرجعنا فيه النشأة إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، في حين يتعلق الثاني بالإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية لتمارس نشاطها اعتبارا من أول يناير 1995 في جنيف، غير ان هذا لا يغير من الواقع شيئا على اعتبار أن هذا النظام ما هو إلا تكملة لما كان قد طرحه مؤتمر بيرتونوودز الذي وضع قواعد هذا الأخير أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي تقوم على مبدأ تحرير التجارة، وهي جوهر المبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري المتعدد الاطراف الذي تسهر منظمة التجارة العالمية على تطبيقه

إشكالية النطاق: أكثر ما يثير جدلا بين الباحثين هل هو دولي أم عالمي، الباحثين في مجال العلاقات الدولية يفرقون بين المفهومين، فالنظام الدولي تكون وحدة العلاقات فيه هي الدولة القومية التي تعد العنصر- الفاعل والمؤثر فيه، أما النظام العالمي فهو أكثر شمولا، فالإجوار الدولة القومية هناك فاعلون آخرون في العلاقات الدولية كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات،

يمكن إحصاء أربعة أقوال:

1- الرأي الاول: نظام عالمي: ويقول بهذا الرأي من يفرق بين النظام الدولي والنظام العالمي بالنظر إلى الفاعلين فيه على الوجه المنوه عنه آنفا.

2- الرأي الثاني: نظام عالمي حل محل نظام دولي: ويرى أنصاره أن العولمة اتجه حديث معاصر ينطوي على قيام نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي بحيث تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات البلدان، ويتحرر فيه من سيطرة السياسات القومية وتحكمها، ويتم توجيهها بقوانين أو قوى فوق قومية.

3- الرأي الثالث: نظام دولي في طريقه لأن يصبح نظاما عالميا: يرى أنصار هذا القول على نقیض أنصار القول الثاني أن النظام الاقتصادي الدولي لا يزال قائما ولم يحل النظام الاقتصادي العالمي محله بعد ، وأن العولمة لا تزال تمهد لهذا الانتقال.

4- الرأي الرابع: نظام دولي ب وصف عالمي: ويرى أنصار هذا الرأي أن النظام الاقتصادي الدولي لم يعد محددًا باعتبارات دولية تقليدية بقدر ما اكتسب صفة العالمية، إذ أصبح يمثل مجتمعًا من الدول مضافًا إليها وحدات أخرى تتفاعل فيما بينها ، فيكون وصف العالمية أكثر اتساقًا مع تزايد أهمية الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى العالم والتي تباشر سياسات واستراتيجيات عالمية للإنتاج والتسويق تجاوزت الحدود السياسية والقومية ونميل لاعتماد ما رآه أنصار القول الثالث من أنه نظام دولي في طريقه لأن يصبح عالميًا للاعتبارات التالية:

*ان الحدود السياسية وفكرة القومية لم تضحل بعد، فلات ازل الدول تلعب دورا في صناعة خياراتها الاقتصادية.

*ان التنظيم الدولي في أساسه يستند على الدول، فهئية الأمم المتحدة وفروعها لا تضم إلا دولاً، ومصدر إنشاء المعاهدات والاتفاقات المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية هي الدول، وحتى النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي نشأ في أعقاب إنشاء منظمة التجارة العالمية استحدثته الدول مما يؤكد أن الدولة لات ازل الوحدة الأساسية الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي. وبمقتضى هذا التوقيع اكتملت أركان النظام الاقتصادي الدولي الثلاثة وهي:

-الركن الأول: ويعتمد على صندوق النقد الدولي ليتولى الإشراف على نظام النقد الدولي، وبناء شبكة مستقرة من أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في الصندوق.

- الركن الثاني: ويعتمد على البنك الدولي ليشراف على النظام المالي الدولي وتهيئة المناخ الاستثماري الدولي من منظور مفاهيم وآليات اقتصاد السوق الحر.

- الركن الثالث: ويعتمد على منظمة التجارة العالمية لتتولى الاشراف على النظام التجاري الدولي ضمن ما يعرف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ، وتستهدف هذه المنظمة تحرير التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات والملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار

المحور الثالث : الإطار الهيكلي للنظام الاقتصادي الدولي

1/صندوق النقد الدولي

يتولى صندوق النقد الدولي إدارة جزء من النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتعلق الامر بالنظام النقدي الدولي.

تعريف صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة النقدية التي تم إنشاؤها في مؤتمر بريتونوودز عام 1944 بهدف تشجيع التعاون النقدي بين دول العالم وتحقيق الاستقرار المنشود في معدلات الصرف ، وقد أصبحت الاتفاقية المنشئة له نافذة اعتباراً من 27/10/1945 ويوجد مقره بواشنطن، ويعتبر أحد الوكالات الحكومية المتخصصة بمقتضى الاتفاقية التي تم إبرامها بينه وبين منظمة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1947 ، وقد استعانت به للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجاً من مناهج ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق رفاهية الشعوب عن طريق وضع القواعد التي تضبط أسعار الصرف دولياً وذلك ضمن ما يسمى بالنظام النقدي الدولي الجديد والذي يعرف على أنه " جملة القواعد والإجراءات التي تضبط سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي وكل ما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبالشكل الذي ييسر التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية عموماً". ويتألف الصندوق من الأجهزة التالية:

أ-مجلس المحافظين: ويضم عضوين من كل الدول الأعضاء يمثلان محافظا ومناوبا له، وتتركز كل سلطات الصندوق في هذا المجلس الذي يعقد اجتماعاته سنويا، ويمكنه تفويض المديرين التنفيذيين في بعض الاختصاصات ماعدا المسائل الهامة مثل قبول الأعضاء الجدد ووقف عضويتهم، والموافقة على تغيير أنصبتهم أو تعديل قيمة عملات الدول الأعضاء، وتقرير توزيع الدخل الصافي للصندوق أو تصفيته.

ب -المجلس التنفيذي: ويتألف من مديرين تنفيذيين وعددهم 24 مديرا يمثل ستة منهم الدول التي تمتلك أكبر الحصص في رأسمال الصندوق وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان والمملكة العربية السعودية، أما الأعضاء الآخرون فينتخبهم مجلس المحافظين كممثلين عن بقية الدول الأعضاء، ويعد المجلس الجهاز التنفيذي للصندوق، فيقوم باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي يحددها مجلس المحافظين، وله سلطات واسعة إلى جانب مهماته الإدارية ووظائفه التنظيمية

ج- المدير العام: ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو المسؤول عن تنظيم وتعيين وفصل الموظفين، يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه، كما أنه يمثل الصندوق في علاقته مع المنظمات الأخرى أو الدول الأعضاء ، أماعن موارد الصندوق فتتمثل في مشاركات الدول الأعضاء والمتمثلة في الحصص، كما يمكن له الاقتراض من الدول أو المؤسسات المالية لاستكمال قدراته على مساعدة أعضائه، هذا إضافة إلى إمكانية حصوله على موارد مما يقوم ببيعه من احتياطات الذهب الموجودة بحوزته، وكذا من الفائدة التي تدفعها له الدول الأعضاء مقابل استفادتها من أمواله.

وظائف صندوق النقد الدولي :

يفعل النظام النقدي الدولي الجديد من خلال منظمته المتمثلة في صندوق النقد الدولي، حيث يقوم هذا الأخير: - بالإشراف على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء والمتعلقة بإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها. إضافة إلى ذلك يولي اهتمامه بالسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سياسة سوق العمل والأجور، ويقدم المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين هذه السياسات مستهدفا توجيهها نحو تدعيم حرية التجارة ، وكذا إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وترك حرية العمل لقوى السوق أو دفع تدخلها نحو تقوية هذه القوى ، ويمنح شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية التي تحفز الاستثمارات الأجنبية. كما يمارس الصندوق مهامها تمويلية من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم عن طريق منح قروض قصيرة الأجل ، وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها كالاتي:

أ-حقوق السحب العامة: إن حقوق السحب العامة شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق، فمن حق الدولة العضو أن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى منه، ويتم ذلك بشراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية، ولكن هذا الحق للسحب محدود ومقيد بالشروط التالية

- يحدد حق السحب من حيث المبلغ بحدود لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة % 25 من قيمة حصته، وأن لا يؤدي السحب عموما إلى زيادة ما بحوزة الصندوق من تراكمات عملة العضو عن % 200 من قيمة حصته.

—ان تقوم الدولة بإعادة شراء عملتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض عند انتهاء مدة القرض

ب- حقوق السحب الخاصة : يعد حق الدولة العضو في الصندوق، والمشاركة في حقوق السحب الخاصة، في الحصول على عملات قابلة للتحويل، مقابل حصتها من الحقوق، حقاً غير مشروط، ويستطيع هذا العضو أن يستعمل ما يقتنيه من حقوق السحب الخاصة، بحسب حاجته، من أجل تصحيح ميزان المدفوعات، أو من أجل تعزيز موجوداته الاحتياطية، ويتم ذلك بأن ينزل عنها لغيره من الأعضاء، مقابل حصوله على عملات قابلة للتحويل.

وهذا يعني أن حقوق السحب الخاصة هي موجودات أو أصول قابلة للتداول من دون شروط، ولكن بالعملات القابلة للتحويل، ولذلك فإن جميع البلدان الأعضاء في الصندوق والمشاركة بحقوق السحب الخاصة، أصبحت تضم موجوداتها، من الحقوق إلى حساب الاحتياطي الرسمي لديها، ويترتب على استعمال هذه الحقوق للحصول على العملات القابلة للتحويل دفع عمولة للصندوق.

أما البلد الذي تلقى أو حصل على حقوق السحب الخاصة، مقابل تقديم عملته المحلية، أو أي عملة قابلة للتحويل، فإنه يحصل على فائدة من الصندوق، تعادل العمولة التي يتقاضاها الصندوق. ويتحدد معدل العمولة أو الفائدة في الأجل القصير السائد في الأسواق النقدية في الدول الخمس التي تؤلف عملاتها السلة التي تحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة. (وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي).

ج- تسهيلات الصندوق الممتدة: أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلافات هيكلية في الإنتاج أو التجارة، ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى 3 إلى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 إلى 10 سنوات

يرتبط التصويت في الأجهزة الرئيسية للصندوق، بمدى مساهمة كل عضو في رأس المال وهو الأمر الذي يتحدد بالاتفاق مع الصندوق، وعلى ضوء الأنصبة التي تحدد لكل عضو يستطيع هذا العضو التأثير في القرارات الصادرة عن الصندوق، وحدود حقها في الاقتراض منه وتسود داخل الصندوق ديمقراطية من نوع خاص، حيث تصويت الدول الأعضاء في الصندوق، كل بحسب قدرتها المالية الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة تمتلك 17% من حقوق التصويت. والواقع أن قدرة الولايات المتحدة المالية، وكون الدولار يلعب دور العملة الاحتياطية الدولية، يمنحها وزناً حاسماً داخل المنظمة.

إن برامج تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء الراغبة في استخدام موارد الصندوق تنسم بالصرامة والتقشف، عند تعامل الصندوق مع الدول النامية بشكل جعلها تشك في أهمية الصندوق بالنسبة لها، بينما لا يتبع الصندوق هذه السياسات تجاه الدول الصناعية الغنية، إذ لم يطلب منها في أي يوم التقشف والحد من المصاريف العسكرية، والإنفاق الكبير على الأسلحة المدمرة وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الدولي، ومعالجة الأزمات التي يتعرض لها نظام النقد الدولي والتي لها دور كبير في خلقها. فالولايات المتحدة تملئ على الصندوق سياساتها من وراء

الكواليس ناهيك عن التحكم الذي يحصل عند اتخاذ قرارات الصندوق لما تتمتع به من قوة تصويت، ولقد كان لهذا التدخل آثارا مدمرة حيث أدى في الغالب- إلى حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي نتيجة للتباين في المعاملة بين الدول الأعضاء، وممارسة ضغطا غير متناسب على الإقتصادات الأضعف حتى تقوم بعملية تصحيح.

2/البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أسفر المؤتمر المالي والنقدي الدولي الذي انعقد في " بريتون وودز " عام 1944 عن اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي- وتم إقرار هذه الاتفاقية رسميا في 27 ديسمبر 1945 ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية. متخصصة تتبع الأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية وصل في 15 أبريل 1948 ومقر البنك مدينة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع البنك بالشخصية القانونية الدولية وبميزانية مستقلة.

وكان إنشاء البنك لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- المساعدة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتتميتها عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، وبناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.
 - 2- الحث على تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص فيها من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.
 - 3- تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات.
 - 4- التنسيق بين القروض التي يضمنها أو يقدمها وبين القروض الدولية في المجالات الأخرى.
- ويمارس البنك عملياته مع مراعاة تأثير الاستثمار الدولي على الأحوال الاقتصادية في أقاليم الدول الأعضاء.

- 5- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، وقد اتسع نشاط البنك في هذا الخصوص عن طريق تقديم المعونة الفنية والخبراء الاقتصاديين ليس فقط في المشروعات التي يمولها البنك بل في كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء.
- 6- فض المنازعات المالية بين الدول، ومنذ العقد السادس من القرن الماضي، أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي:

البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والرابطة الدولية للتنمية، وكلها تهدف إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للدول الآخذة في النمو. وإن كان هناك بعض الاختلاف فيما بينهم فالبنك الدولي الذي أنشئ عام 1944 ، يقدم قروضه عموما للدول النامية التي تحاول بلوغ مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي ولا يقدم قروضه إلا لأغراض إنتاجية.

أما **مؤسسة التمويل الدولية** التي أنشئت عام 1956 فإن مهمتها هي مساعدة التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا ومساعدتها على تشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصادها بينما **الرابطة الدولية للتنمية** التي تأسست عام 1960 هدفها تقديم القروض ولكن للدول الأكثر فقرا وبشروط ميسرة عن البنك وأخف وطأة، وهذه الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 625 دولار في السنة حسب عام 1978 م، وينطبق هذا على أكثر من 50 دولة نامية

العضوية والتصويت داخل البنك الدولي : جعلت اتفاقية إنشاء البنك من عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي، وجواز قبول أعضاء جدد بموافقة أغلبية مجلس المحافظين بشرط سبق عضوية صندوق النقد أيضا، كذلك تقعد الدولة عضويتها بطريقة أوتوماتيكية في البنك إذا فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك 186 عضو وبلغ عدد أعضاء المؤسسة المالية الدولية 182 عضوا أما أعضاء الهيئة الدولية للتنمية فبلغ 169 عضو.

أما عن **التصويت داخل البنك** فلكل دولة عضو عدد معين من أسهم رأس المال، كما أن لكل منها 250 صوتا زائدا إضافيا عن كل 100.000 دولار من أسهم البنك، وتتص الاتفاقية على أن المسائل المعروضة يتم التصويت فيها بأغلبية الأصوات عدا بعض الاستثناءات. الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس المال هي: الولايات المتحدة، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا واليابان، وتحتل الدول الصناعية الكبرى مركز الصدارة في رأس المال، وبالتالي تستحوذ على أكبر عدد من الأصوات، حيث تمتلك ست دول أكثر من نصف عدد أسهم البنك، ولها حوالي 48 % من القوة الصوتية. ولا تمتلك الدول العربية إلا نصيبا ضئيلا من عدد أسهم البنك أي بنسبة 3.49 % مما انعكس على قوتها التصويتية، كذلك دول العالم الثالث نصيبها ضئيل من رأس مال البنك وبالتالي لا تؤثر بالإيجاب على سياساته.

ويتكون البنك من الأجهزة الرئيسية التالية:

أ- مجلس المحافظين: ويتشكل من مندوبي الدول الأعضاء، وتقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له ويعتبر السلطة العليا في البنك وتتركز في يده كل سلطاته. وإن كان من الملاحظ أن المجلس قد فوض عمليا المديرين التنفيذيين للبنك في مباشرة كل سلطاته المتعلقة بتصريف الشؤون العامة للبنك، وذلك باستثناء تلك المسائل التي ينص النظام الأساسي للبنك على ضرورة احتفاظ المجلس بها لنفسه مثل قبول الأعضاء الجدد أو زيادة رأس المال، ويجتمع المجلس عادة مرة كل سنة.

ب - المديرين التنفيذيون: وعددهم واحد وعشرون، يتم تعيين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك أكبر الحصص في رأس مال البنك وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، أما الستة عشر الآخرين فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين، ويلاحظ أن التصويت في مجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين يتم وفقا لنظام التصويت المرتبط بمدى المساهمة في رأس مال البنك، بمعنى أن لكل دولة 250 صوتا مضافا إليها صوت واحد عن كل سهم من حصة الدولة.

ج- الرئيس: ويتم انتخابه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت داخل المجلس إلا للترجيح في حالة تساوي الأصوات، كما أن له حق حضور جلسات مجلس المحافظين، ولكن بدون الاشتراك في التصويت، ويعتبر الرئيس مسئولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته.

ويمارس البنك الدولي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط متعدد الأشكال، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، وخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على 225 مليار دولار ويؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار، وفي بعض الحالات -مثل النيجر- يغطي العجز في الميزانية، وهو يمول كل عام أيضا مئات من مشاريع التنمية فالبنك يعتبر في كل مكان هو المقرض ويستطيع أن

يفرض شروطه علي مدينيه، ومن غيره يقبل أن يمنح قرض لبلاد مثل تشاد وهندوراس أو مالوي أو كوريا الشمالية أو أفغانستان

لكن بجانب ذلك كان هناك وجه آخر للبنك تجلي في الشروط القاسية التي يفرضها على الدول المقترضة لتغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية، ومن يرفض هذه الشروط يرفض طلبه.

كذلك الطريقة التي يتعامل بها البنك مع قروضه الممنوحة للدول الأعضاء والسيطرة الطاغية لواشنطن على سياسات البنك وقراراته بغية فرض قواعده التي تشكل النظام الاقتصادي الذي يراه مناسباً، ويضاف إلى ذلك سلبيات أخرى تتمثل فيما يلي:

- اقتصار عمليات البنك على إقراض الأموال التي تحتاج إليها الدول النامية لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة "لمشروعات إنتاجية معينة، دون الإشارة إلى علاقتها باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدولة المقترضة بوجه عام

- تقضى اتفاقية البنك بأن الاعتبارات الاقتصادية وحدها التي تهيمن على قراراته في كل ما يتعلق بتمويل المشروعات الإنتاجية في دول العالم النامي، وبالرغم من ذلك يميل البنك إلى التصرف وفقاً لرغبات بعض الدول الأعضاء التي قد تتحكم في قراراته لما تملكه من نسبة كبيرة من مجموع أصواته، ولا أدل على ذلك من الخطر الكامن وراء تصرفات البنك حيث أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تمتلك ما يقرب من 54% من مجموع الأصوات، وهو ما يفسر سحب البنك لمشروع تمويل السد العالي، وفي المقابل تتدفق أموال البنك على دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، وضالة نصيب دول الجامعة العربية من قروض البنك.

إن تطور الدور الاقتصادي للبنك الدولي من خلال أنشطته في مجال إقراض الدول الأعضاء فيه تعكس الرغبة الجامحة للنظام الرأسمالي في تعميم أيديولوجيته على العالم، وتكريس لقواعد النظام الاقتصادي الذي يريده حيث ترتبط القروض ببرامج التكيف الهيكلي التي تقرضها الدول الكبرى على الدول النامية، وما يقتضيه ذلك من التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3/ منظمة التجارة العالمية :

بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية "بريتون وودز"، كان من الواضح اتجاه الدول الكبرى نحو تأسيس النظام الدولي على قواعد اقتصاديات السوق، وكان تحرير التجارة من العقبات الجمركية هو الهدف من وراء إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الضلع الثالث لمثلث السيطرة الرأسمالية بعد البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد ازداد دورها تعاضماً بعد انفراد الاتجاه الرأسمالي بقيادة التوجه العام للاقتصاد العالمي، وقد مرت المنظمة قبل إنشائها بعدة مراحل فقد كانت الفكرة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي إذا كان الميلاد الرسمي لمنظمة التجارة العالمية وريثة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية يعود إلى الأول من يناير عام 1995 م، فإن المحاولات الهادفة لإنشاء هذه المنظمة تعود إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وذلك عند إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في 30 أكتوبر 1947 والمعروفة بالجات ثم تحوله إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995

عقدت القات ثمانية جولات من المفاوضات جنيف 1947/فرنسا 1949/انجلترا 1950 1951/
جنيف 1956/جنيف 1960/امريكا 1964/طوكيو 1973 1979/واخيرا جولة اوروغواي
1986 1994

خصصت كل هذه الجولات لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية ،وتسهيل تبادل السلع، تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء و إزالة العوائق التي تحول دون التبادل الحر.

تم التوقيع في مراكش بتاريخ 15/04/1994 على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات جولة أرجواى بواسطة 122 دولة، ودخلت المنظمة حيز النفاذ اعتبارا من أول يناير 1995 وتم الاتفاق على أن منظمة التجارة العالمية تحل محل الجات في خلال سنتين على الأكثر ، ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية

1/الأجهزة الرئيسية:-

أ- المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وذلك للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقات التجارية بين الأطراف.

ب - المجلس العام: ويتكون من ممثلي كل الأعضاء، ويجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويمارس وظائف المؤتمر الوزاري فيما بين اجتماعات هذا الأخير.

وأیضا يمارس المجلس العام وظائف أخرى مثل تسوية المنازعات وفحص السياسات التجارية.
ج- الأمانة العامة: نص الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة على السكرتارية كفرع رئيسي يديره المدير العام الذي يعينه المجلس الوزاري ويحدد له سلطاته واختصاصاته ومدة تعيينه وشروط التوظيف.

2-الأجهزة الفرعية: طبقا للمادة 4/7 ينشئ المؤتمر الوزاري لجانا متخصصة داخل المنظمة من أجل المساعدة على أداء الوظائف الموكولة إليه وهذه اللجان هي: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، وللمجلس إنشاء لجان إضافية لأداء ما يراه مناسبا من مهام

أما العضوية داخل المنظمة العالمية للتجارة فهي متاحة لجميع الدول بما فيها الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات، بحيث يقبل العضو بالالتزام بمبادئ تحرير التجارة الواردة في الاتفاقات المختلفة وتقديم جداول تنازلات بتخفيضات جمركية ، وقد أباحت المنظمة لكل عضو فيها الانسحاب منها بشروط وهي:

- أن يكون الخروج بسبب وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك.
- أن يتعلق الخروج بالإخلال بالالتزام واحد يفرضه الاتفاق المنشئ أو احد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف

وتتمثل أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي:

1- تحرير التبادل الدولي التجاري للسلع والخدمات: ويقصد بهذا الهدف التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع والخدمات وبذلك تستكمل المنظمة ما بدأته الجات سنة 1947 وتهدف أيضا إلى إزالة القيود غير الجمركية والعقبات الإدارية.

2- رفع المستويات المعيشية للدول الأعضاء : الغرض النهائي للمنظمة هو رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال التشغيل الكامل، والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج والقدرة على المنافسة العالمية.

3- ضمان حصول الدول النامية على نصيب عادل في التجارة الدولية : ووفقا لهذا تتخذ المنظمة التدابير اللازمة لحصول الدول النامية على نصيبها العادل من التجارة الدولية بما يتناسب مع احتياجاتها في التنمية الاقتصادية، وإن كانت المعاملة للدول النامية لازالت غير كافية

4- إقامة نظام دولي تجاري دائم ومتكامل : بالرغم من قيام النظام التجاري الدولي منذ عام 1948 وحتى إنشاء المنظمة على الاتفاقات فإنه يقوم على بناء مؤسساتي له صفة الثبات والدوام ، وهذا يتطلب من المنظمة أن تعمل على ثبات هذا النظام وبقائه، عن طريق تحقيق التنسيق الكامل بين سياسات الدول الأعضاء، وتقادي حدوث أي نزاعات بين الدول الأعضاء.

أما الوظائف التي تقوم بها المنظمة فهي كالآتي:

1- تسهيل تنفيذ اتفاقات أرجواى : بمقتضى هذه الوظيفة تقوم المنظمة بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التي تمت خلال جولة أرجواى ومراقبة تنفيذ الدول لها، وإنزال العقوبة المقررة على الدول التي تخالف هذه الأحكام.

2- الإشراف على المفاوضات المتعددة الأطراف : تعتبر المنظمة مقرا دائما لعقد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري بين الدول الأعضاء حول تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

3- إدارة نظام حل المنازعات ونظام مراجعة السياسات التجارية : تتولى المنظمة إدارة نظام حل المنازعات وفقا للإطار القانوني للاتفاق الخاص بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات وتتولى المنظمة إدارة نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لنظامه القانوني المنصوص عليه في الملحق الثالث للاتفاق المؤسس للمنظمة.

غير أن هذه الاهداف وإعلانها لمبدأ حرية التجارة وعدم التمييز تقضي إلى عدم المساواة في الواقع لأنها لا توقع بين أنداد، وإنما تراعى فقط مساواة شكلية في السيادة بين الدول وهو ما سعت الدول الكبرى لإرسائه من خلال هذه المنظمات في سبيل إقرار قواعد النظام الاقتصادي الدولي.

إذ لا يمكننا أن نغيب تخلف الدول النامية وتراكم مديونياته التي بلغت عام 1995 م ألفى مليار دولار أمريكي، هذا فضلا عن الحقيقة الواقعية بأن هذه الاتفاقات خرجت من القناة المنفردة للدول الصناعية الكبرى فقط، وأيضا لا يمكن أن نغفل الإمكانيات التفاوضية الضعيفة للدول النامية التي دعتها للمطالبة بإرساء قواعد جديدة أكثر عدالة في هذا المجال

تربط المنظمة العالمية للتجارة القدرة على التفوق التجاري والمكاسب بالقدرة التنافسية لكل بلد وهي تتكون من عناصر مثل الكفاءة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد المتاحة ودفع تطور التكنولوجيا لتطوير الإنتاج ووصول السلع إلى الأسواق بأسعار تنافسية، وهذا كله لن تستفيد منه دول العالم الثالث في شئ لأنها لا تستطيع المنافسة مع أولئك الذين أغلقوا الأسواق على أنفسهم دهرا طويلا وحققوا تقدما هائلا وفرضوا على الدول النامية تخلفا وضعفا وقواعد لنظام اقتصادي دولي هم من أرساها.